تقرير الشال

6 مليارات دينار إيرادات الكويت بنهاية يوليو.. بانخفاض 40٪

قال تقرير «الشال» الاقتصادي الاسبوعي إن وزارة المالية نشرت تقارير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة ولأربعة شهور دفعة واحدة لتغطي الفترة من شهر أبريل وحتى نهاية شهر يوليو 2015، وهو أمر طيب تشكر عليه. وبلغت خلالها جملة الإيرادات المحصلة نحو 6,0684 مليارات دينار، أو ما نسبته نحو 49,7٪ من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية 2016/2015، بكاملها، والبالغة نحو 12,2106 مليار دينار، وبانخفاض ملحوظ بلغت نسبته نحو ـ40,2٪، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2015/2014، والبالغة نحو 10,146 مليارات دينار.

ارتفاع كبير لمستوى الإنفاق عند إجراء تسويات السنة المالية

3 مليارات دينار فائض للأشهر الـ 4 الأولى من السنة الحالية

وذكر التقرير أن الإيرادات النفطية الفعلية، حتى 2015/07/31، تقدر بنحو 5,7046 مليارات دينار، أي بما نسبته نحو 53٪ من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 10,7575 مليارات دينار، وبما نسبته نحو 94٪ من جملة الإيرادات المحصلة. وما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الـ 4 شهور الأولى من السنة المالية الحالية، كان أقل بنحو ـ3,805 مليارات دينار، أي بما نسبته نحو ـ40٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 363,872 مليون دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 90,968 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1,453 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 361,5 مليون دينار، عن ذلك المقدر.

وقال التقرير إن اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، كان قد قدرت بنحو 19,171 مليار دينار، وصرف، فعليا، حتى 2015/07/31، نحو 3,165 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 791,258 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيرا عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية ومن ثم في الحساب الختامي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الـ 4 شهور الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 2,9034 مليار دينار، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض سيتحول إلى عجز، في نهاية هذه الشهور الأربعة، ومع صدور الحساب الختامي، والواقع أن السنة المالية الحالية ستشهد اختلافا جوهريا وسالبا يمكن معه أن يبلغ مستوى العجز حدود 4ـ5 مليارات دينار كما أسلفنا في تقرير سابق.

رأي اقتصادي

مصطفى غازي المضف
Mustafa@almudhaf.com

التجار.. ومعتقدات البعض

من المعروف منذ القدم ان الكويت بلد بني بشكل كامل بسواعد التجار، والأعمال التجارية والحرفية و(القومسيون)! ومن ينكر دور التجار في تأسيس البلد والإسهامات فيه؟ ابتداء من زعلة تجار اللؤلؤ في عهد مبارك الكبير بعد تمويلهم للحروب ورفض الضرائب، مرورا بتأسيس التجار لشركات ضخمة مثل المواشي والخطوط الجوية الكويتية والبنوك، الى هذه السنين، واكاد اجزم ان التجار لن يتوقفوا عن دعم البلد وتطويره في كل المرافق والمراحل.

ومن ينكر دور التجار لإدخال السياسة والديموقراطية في البلد؟ بداية بمجلس الشورى الكويتي الذي لم ينجح، ثم المجلس التشريعي الأول والثاني، ثم تمرد الأعضاء على التدخل البريطاني، ثم سجن بعض الأعضاء وهجرة بعضهم، ثم المجلس التأسيسي ثم اقرار الدستور قبل تصديقه من الأمير الراحل ابو الدستور (مع العودة للتاريخ سنعي ان اكثر من ثلاث ارباع الأعضاء لجميع المجالس من التجار)، وغيره من الأمور التاريخية الكبيرة والتي وضعت اللبنات الأولى للكويت الديموقراطية، كدولة.

اتركوا عنكم المشاعر والكلام العام.. في ذاك الوقت، من كان يريد ترك العراق الخضراء ذات الجبال والنهرين؟ والسعودية الآمنة؟ والشام البارد العريق؟ وبلاد فارس العظيمة؟ وترك الدولة العثمانية الجبارة؟ ليسكن في بلد صحراوي قاحل صغير غير آمن؟

أتوها افرادا من الزمان المبكر، وقرروا المخاطرة ومواجهة المجهول بالتجارة، وابتدأوا بالغوص على اللؤلؤ، ثم الى الاستيراد والتصدير والاستثمار، ولا يخفى كذلك دور الحرفيين والقلاليف لتأسيس هذا البلد ذي التجارة البحرية الكبيرة.

لكن السؤال الذي لطالما ظل يراود تفكيري، من هو الجيل التجاري القادم؟ من سيقود المرحلة التجارية القادمة في البلد؟ خاصة ان اغلب التجار الآن من ابناء واحفاد المؤسسين والتجار الأوائل، لأن التجارة العائلية نظام مبني بشكل شبه كامل على الأجيال المتعاقبة لنفس العائلة، وحسب ما هو شائع بالعالم وحسب الدراسات ان اكثر من 91٪ من الشركات العائلية تندثر وتتفكك بعد الجيل الثالث للمؤسس.

هل هناك قادة لهذا القطاع الأساسي من هذا البلد؟ هل هناك اناس اكفاء وعلى قدر عال من الخبرة والثقافة لتطوير هذا القطاع بالكويت؟ هل مازال هناك ثقة من الناس بالتجار؟ خاصة بعد التسويق البشع والمريض من حفنة سياسيين جهلة بأن التجار سرقوا البلد؟ هل مازال هناك ثقة بالتجار بعدما اصبح كل فرد يفتح جريدة الكويت اليوم ليبحث عن المناقصات ويحللها ويسعرها وهو في مكانه بلباس النوم؟ هل مازال هناك ثقة من الشعب بالتجار بعدما اصبح اقصى طموح البعض هو الزيادة والبدلات والكوادر؟ هل مازال هناك ثقة بالتجار بعدما اصبحت ذمم البعض اوسع من قناة السويس، واصبح يرمي التهم جزافا على التجار؟

الكويت لم ولن تكون بلدا اشتراكيا، بل هي نظام هجين، قريب من الرأسمالية، وهي بأمس حاجة للتجار، لأنهم عصب البلد وأساسها.

القطاع الخاص الذي يقوده التجار افضل من القطاع الحكومي بعشرات المرات، بكل تفاصيله وخدماته وجودته، وإسهاماته بالكويت اكبر واعظم من القطاع الحكومي، من بنوك، شركات اتصالات، شركات طيران ومقاولات وحتى شركات عقارية وخدمية.

على سبيل المثال، شركة زين (شركة الاتصالات المتنقلة سابقا)، أخذت عقدا حصريا من الحكومة لمدة 10 سنوات في عام 1987 على ما اظن، على ان تطور هذه الشركة القطاع الاتصالاتي في الكويت والبنية التحتية مقابل هذه الحصرية، لكن عامة الناس اعتقدت بأن شركة الاتصالات المتنقلة احتكرت السوق بفضل نفوذهم، ولم يضعوا في حسبانهم بأن الفائدة مشتركة ما بين الحكومة او البلد والشركة، الحصرية كانت مقابل تطوير البنى التحتية والقطاع بكامله.

مثال اخر الخطوط الجوية الكويتية، فقد كانت ملكا للقطاع خاص، ثم تم بيعها للقطاع الحكومي، وبعدها بعشرات السنوات، اتى القطاع الخاص وأسس خطوط جوية اخرى، ونافست الخطوط الكويتية واطاحت بها، خلال سنوات قصيرة، وتدهورت الخطوط الكويتية.. يا لسخرية القدر!

من الواضح جدا ان القطاع الحكومي عاجز تماما عن مواكبة العصر، ولا تقارنونا بدول الجوار لأن نظام «اتخاذ القرار» والاعتراض مختلف بيننا وبينهم.

هناك سلسلة من المقالات، سيتم ذكر بعض نقاط القوى للنظام التجاري في البلد ودور التجار بشكل خاص، وذكر المشاكل التي ستواجه الجيل التجاري القادم.

هبوط النفط يفقد 5 دول خليجية 40٪ من إيراداتها

توقع تقرير «الشال» فقدان 5 من دول مجلس التعاون الخليجي نحو ـ40,2٪ في عام 2015 من مستوى إيراداتها النفطية، إذ سوف تبلغ إيراداتها النفطية المقدرة نحو 282 مليار دولار بعد أن كانت نحو 471,5 مليار دولار في عام 2014، وكانت أعلى في عام 2013 عندما بلغت 491 مليار دولار، وفقا للتقارير الشهرية لوحدة المعلومات في مجلة الإيكونومست (EIU) لشهر أغسطس الماضي.

وليس في الأمر مشكلة كبيرة لو أن ضعف سوق النفط سوف يستمر فقط على المدى القصير، أو عامي 2015 و2016، ولكن تكرار الضعف على المدى الزمني الطويل كما حدث في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، بات أقرب إلى الواقع. وبالأمس أعلنت السعودية إصدار سندات لتمويل العجز، وأعلن وزير ماليتها ضرورة خفض النفقات غير الضرورية، وهذا حال كل من الكويت والبقية، إلا أنه حل يشتري بعض الوقت فقط.

وقال التقرير ان المعيار الحقيقي لمواجهة ضعف سوق النفط على المدى المتوسط إلى الطويل هو اعتماد مبدأ الاستدامة، والاستدامة تعني تحقيق موازنة النفقات المستحقة فقط مع الإيرادات المتكررة في حدود مدى زمني معلوم. وذلك لن يتحقق دون جراحة حقيقية، أي بحث مؤلم في مواقع الهدر والفساد، تغيير شامل لمفهوم الأمن الوطني الداخلي وعبر الحدود، واستبدال مبرمج لأصل النفط بنشاط اقتصادي حقيقي يضمن خلق وعاء ضريبي نام ومستمر، والمؤشرات في الإقليم حتى الآن في طريق تبني تغيير مستحق، لا تبدو مشجعة، لذلك وللأسف، يبقى استقرارها مهددا.

سيناريو لأوضاع النفط

واستند التقرير إلى معلومات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية التي تبنت سيناريو لأوضاع سوق النفط على المدى القصير، يغطي ما تبقى من عام 2015 وعام 2016، والسيناريو يرجح بقاء سوق النفط ضعيفا على هذا المدى، مع بعض التأثير السلبي الطفيف على مستوى الإنتاج الأميركي. وتتوقع الإدارة لأسعار النفط الأميركي الخفيف أن تهبط من معدل 92,05 دولارا للبرميل في عام 2014، إلى معدل 48,82 دولارا للبرميل في عام 2015، أي تفقد نحو ـ47٪، وتتوقع أن يبلغ إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط أعلى مستوياته في الربع الثاني من العام الحالي معدل 9,58 ملايين برميل يوميا، قبل أن يبدأ بالهبوط التدريجي، ليستقر لكامل العام عند معدل 9,36 ملايين برميل يوميا. ورغم توقعاتها لارتفاع معدل سعر برميل النفط ليبلغ نحو 53,43 دولارا للبرميل في عام 2016، إلا أن معدل الإنتاج لنفس العام سوف يهبط إلى 8,96 ملايين برميل يوميا، أي عندما يبدأ انخفاض الأسعار بالضغط على شركات النفط الصخري، والمهم ليس حجم الانخفاض، وإنما توقف نمو الإنتاج.

ولفت التقرير إلى أن أهمية الولايات المتحدة الأميركية في سوق النفط تأتي من عاملين، الأول هو أنها أصبحت واحدة من أكبر المنتجين في العالم، وذلك عامل مؤثر على جانب العرض في سوق النفط، والثاني أنها أصبحت بتقنيات إنتاج النفط الصخري الطرف المرجح للسقف الأعلى لسعر برميل النفط.

ورغم أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية ترجح تعافي الاقتصاد الأميركي ليرتفع معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي من 2,2٪ في عام 2015 إلى 3٪ في عام 2016، وربما يحقق في الواقع معدلات نمو أعلى، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد طرفا مؤثرا على جانب الطلب.

التأثير السلبي على جانب الطلب سوف يتحقق من الانخفاض الكبير في معدلات النمو للصين والتي فقدت نحو 3,5٪ من معدلات النمو لما قبل عام 2008، بالإضافة إلى تأثيره غير المباشر على نمو معظم دول العالم بسبب تفوق شراكتها التجارية معه، شاملا ضعف الطلب على كل المواد الأولية، وأهمها النفط.

سيولة البورصة تنمو 24٪

قال «الشال»: ان سوق الكويت للاوراق المالية حقق سيولة خلال شهر أغسطس 2015 (22 يوم عمل) معدلا لقيمة التداول اليومي بحدود 13,6 مليون دينار، أي ارتفعت سيولته بنحو 24,8٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر يوليو 2015، البالغ نحو 10,9 ملايين دينار، بينما انخفضت سيولته بنحو ـ31,3٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر أغسطس 2014.

وأضاف السوق خلال الشهر الفائت سيولة بنحو 300,1 مليون دينار، ليصل حجم سيولة السوق في ثمانية أشهر إلى نحو 2,929 مليار دينار، مقارنة بنحو 4,042 مليارات دينار لسيولة الشهور الثمانية الأولى من عام 2014، أي بانخفاض بحدود 27,5٪.

واشار التقرير الى انه وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، نلاحظ انحسار ملحوظ في انحراف السيولة، رغم استمرارها بشكل غير مبرر، فقد استحوذت تلك الشركات على نحو 72٪ أو ما قيمته نحو 2,110 مليار دينار من سيولة السوق.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

إعلان تذكيري:
بشأن موعد تقديم الشركات المدرجة لتقريرها الربع سنوي

انطلاقاً من حرص هيئة أسواق المال على حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية بصورةٍ عامة، وسعياً منها لضمان الالتزام بأحكام تشريعاتها النافذة سواء ما تضمنه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وسائر قراراتها وتعليماتها الأخرى، فإنها تذكر كافة الشركات المساهمة المدرجة التي تنطبق عليها أحكام تعليماتها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ /ت.ش/2013/6) الصادرة بتاريخ 2013/12/30 بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها، بضرورة التقيد بتلك التعليمات، لاسيما ما تضمنته المادة الرابعة – البند عاشراً – الذي يلزم كافة الشركات المدرجة في البورصة بتقديم تقرير ربع سنوي إلى الهيئة يتضمن جميع العمليات التي تمت على أسهمها للفترة المقدم عنها التقرير، مرفقاً به كتاب رصيد أسهم الخزينة مصدقاً من قبل وكالة المقاصة، وذلك خلال مدة أقصاها عشرة أيام عمل من نهاية الفترة المقدم عنها التقرير.

وتهيب الهيئة بكافة الشركات المدرجة في البورصة التي تنطبق عليها تلك التعليمات الالتزام بما ورد فيها وتقديم التقرير المشار إليه إلى الهيئة خلال المهلة المحددة والتي لا تتجاوز عشرة أيام عمل من نهاية الربع الحالي من السنة المالية وفقاً للنماذج والآليات المعتمدة لدى الهيئة، وذلك تطبيقاً لأحكام التشريعات النافذة من جهة وحماية لمصالحها ومصالح المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية من جهةٍ أخرى. علماً بأن عدم الالتزام بهذه التعليمات من شأنه أن يعرض المخالف للمساءلة التأديبية وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

لمتابعة الإعلانات التوعوية للهيئة يرجى زيارة:

موقع هيئة أسواق المال
www.cma.gov.kw

موقع سوق الكويت للأوراق المالية
www.kuwaitse.com

وعلى تويتر @cma_kwt

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات لتصفية صندوق الدار للصناديق
الدار للصناديق Al Dar Fund of Funds

يسر شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية بصفتها مدير صندوق الدار للصناديق بدعوتكم لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر إنعقاده في تمام الساعة الواحدة ظهراً، يوم الأحد الموافق 20/ 09/ 2015 في مركز الراية(1) الدور 31، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2. اعتماد تصفية الصندوق لانتهاء المدة المحددة في نظامه الأساسي.
3. تعيين مصفي للصندوق وتحديد أتعابه لإجراءات التصفية.
4. مناقشة إجراءات التصفية المقررة وفق تعليمات هيئة أسواق المال.

ملاحظات:

1. لا يجوز لجمعية حملة الوحدات ان تنظر في غير الأمور المدرجة في جدول أعمال الجمعية.
2. يكون انعقاد الجمعية صحيحا اذا حضر الاجتماع شخصيا او بتفويض مستثمرين يملكون 75% على الأقل من الوحدات الاستثمارية.
3. يرجى الحضور مع اصطحاب شهادة الوحدات المكتتب بها او طلب الاكتتاب.
4. يرجى العلم بأن نموذج توكيل حضور اجتماع جمعية مالكي الوحدات متاح على الموقع الأكتروني لمدير الصندوق www.adamco.com وأيضا بالمقر الرئيسي للشركة (شرق ، مركز الراية التجاري – الدور 31) .
5. مالكي الوحدات المسجلين في 31 أغسطس 2015 .

أدام adam
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية